

الملخص التنفيذي

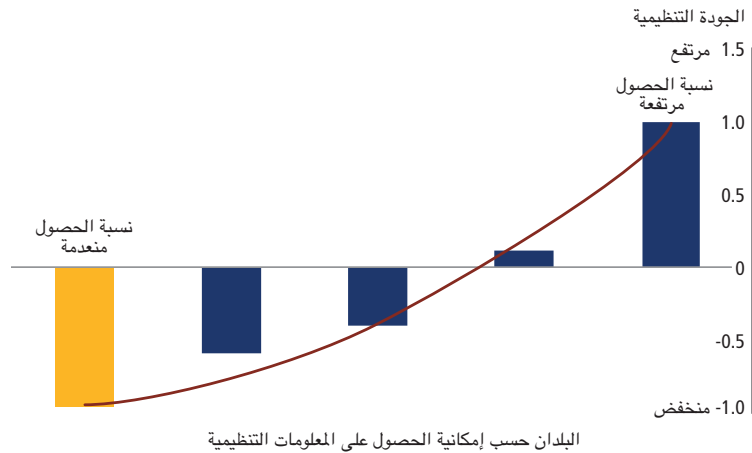
العاملة في الوجه البحري في مصر تعتبر التراخيص والتصاريف اللازمة للتشغيل الرسمي بمثابة عقبة رئيسية¹. كما كشفت دراسة أجرتها جمعية رجال أعمال الإسكندرية عام 2012 في 5 محافظات أن 46% من الشركات ترى أن متطلبات الحصول على ترخيص تجاري والعمل بشكل رسمي معقدة أكثر مما ينبغي. ويرى واحد من كل اثنين من أصحاب المشروعات أن هذه المتطلبات مستهلكة للوقت أكثر مما ينبغي كما يعتقد أن التحول إلى الرسمية سيؤدي في الغالب إلى مزيد من الضرائب والفحص الضريبي².

إضافةً إلى ما سبق، وبصفة عامة، هناك نقص في تطبيق قواعد الحوكمة والثقة. ووفقاً لعدد من الاستبيانات التي قام بها البنك الدولي في مصر خلال عامي 2011 و2012 أوضح مديرو الأعمال أن المدفوعات والهدايا غير الرسمية، والممارسات

منذ ثورة 25 يناير 2011، تمر جمهورية مصر العربية بتحول سياسي واجتماعي كبير، صاحبه العديد من الاضطرابات الاقتصادية التي أثرت سلباً على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ومنها السياحة ونشاط التجزئة والتجارة والأعمال المصرفية. وبعد أكثر من عامين من قيام الثورة، لا يزال العديد من المصريين، خصوصاً الشباب والنساء وسكان المناطق الجغرافية الأقل حظاً، ينتظر الحصول على قدر أكبر من الفرص الاقتصادية لعهد جديد يعد بالنمو الشامل والتشغيل.

تواجه مصر تحديات هيكلية قد تعوق نشاط القطاع الخاص، وتاريخياً، أدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي إلى الحد من الفرص المتاحة أمام القطاع الخاص. ووفقاً للاستبيان السريع الذي أجرته إدارة مناخ الاستثمار التابعة للبنك الدولي عام 2011، فإن أكثر من ربع (27%) الشركات

شكل 1-1 الحصول على المعلومات التنظيمية يصاحبه قدر أكبر من الثقة في الجودة التنظيمية



ملحوظة: تقسم البلدان في العينة والمبالغ عددها 176 بلداً إلى 5 مجموعات وفقاً لمؤشر الحصول على المعلومات وتؤخذ المتوسطات للبلدان في كل مجموعة حسب تصنيف مؤشر الجودة التنظيمية وفقاً لمؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2009. يقيس مؤشر الجودة التنظيمية، الذي يتدرج من 2,5 (سالب) إلى 2,5 (موجب)، يقيس فهم الجمهور لقدرة الحكومة على صياغة سياسات سليمة وتنفيذها. والعلاقات الهامة يظهر أثرها عند مستوى 5% بعد تحييد عنصر متوسط دخل الفرد.

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات الحوكمة العالمية، قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال

أمريكياً وتستلزم الواردات تقديم 8 مستندات وتستغرق 24 يوماً بتكلفة 1360 دولاراً أمريكياً.

على الرغم من أن مصر تحتل المرتبة 128 في تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال بوجه عام، لا يزال هناك مجال متسع لتسهيل سير العمل في الشركات التجارية المحلية وذلك بأن تكون القواعد أكثر وضوحاً وشفافية وأن تطبق بشكل أكثر اتساقاً على الجميع. وهذه القواعد من شأنها أن تسهل، نشاط القطاع الخاص. وحيث اعتادت الدولة أن يكون لها حضور أكبر من اللازم، ربما تكون الحاجة إلى تشجيع ريادة الأعمال أكثر إلحاحاً مما هي عليه في بلدان أخرى.

لا تعكس القاهرة الواقع بأكمله، فمصر تتميز بتفاوت واسع المدى بين الشمال المزدهر ("الوجه البشري") والجنوب الأقل نمواً ("الوجه القبلي")⁷، حيث تتفاوت مستويات المعيشة والحصول على التعليم ونوعية الحياة تفاوتاً كبيراً⁸. ففي محافظتي السويس ودمياط في الوجه البحري، يمثل السكان الفقراء 3% من تعداد السكان في حين يمثل السكان الفقراء في محافظات أسوان وسوهاج وأسيوط في الوجه القبلي على التوالي 54% و 59% و 69% من تعداد السكان⁹. كما يتفاوت معدل البطالة تفاوتاً ملحوظاً وفقاً للموقع الجغرافي، حتى وإن كانت المحافظات قريبة مكانياً وتواجه ظروف متشابهة، ومن أمثلة ذلك الأقصر حيث معدل البطالة يبلغ 22%، وقنا حيث يبلغ 11%¹⁰.

وفقاً لما تظهره هذه الدراسة، يواجه أصحاب المشروعات المصريون ممارسات محلية مختلفة حسب المكان الذي يؤسسون فيه مشروعاتهم التجارية. ولتقديم عرض أكثر اكتمالاً للنشاط التجاري والبيئة التنظيمية داخل البلاد، تتوسع هذه الدراسة في مقارنة الجوانب الأربعة التي

المحدودة والمتوسطة والصغيرة، والشركات التجارية الصغيرة لها أهمية خاصة في مصر حيث أن 98% من الشركات يعمل بها أقل من 10 موظفين⁵. وفي عام 2011، كان القطاع الخاص - الذي هو في الغالب عبارة عن مشروعات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة - يوفر فرص عمل لنحو ثلاثة أرباع القوة العاملة، بما يعادل 63% من إجمالي الناتج المحلي للبلاد⁶.

مدينة القاهرة تمثل جمهورية مصر العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال السنوي الذي يقارن بين الممارسات التنظيمية في 189 بلداً من جميع أنحاء العالم (شكل 1-2). وفيما يتعلق بالخمس مؤشرات التي يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الوطني، تأتي مصر في درجة أعلى من متوسط الدرجة في منطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بدء النشاط التجاري والتجارة عبر الحدود. ففي القاهرة، لا يتطلب بدء النشاط التجاري سوى 7 إجراءات ويستغرق 8 أيام بتكلفة 9,7% من متوسط دخل الفرد مع عدم وجود متطلبات بشأن الحد الأدنى من رأس المال المدفوع. في حين يتطلب بدء النشاط التجاري في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي 8 إجراءات ويستغرق 20 يوماً بتكلفة 19,9% من متوسط دخل الفرد مع اشتراط حد أدنى لرأس المال المدفوع يمثل 45,4% من متوسط دخل الفرد. وفيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود في مصر، فإنها تستلزم تقديم 8 مستندات وتستغرق 12 يوماً بتكلفة 625 دولاراً أمريكياً للصادرات وتستلزم تقديم 10 مستندات وتستغرق 15 يوماً بتكلفة 790 دولاراً أمريكياً للواردات. أما على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن الصادرات تحتاج تقديم 6 مستندات وتستغرق 20 يوماً بتكلفة 1127 دولاراً

المانعة للمنافسة، وعدم اليقين التنظيمي تحتل مرتبة عالية ضمن قائمة معوقات الاستثمار. وعلى الجانب الآخر، يرى بعض المسؤولين الحكوميين أن القطاع الخاص غير جدير بالثقة³.

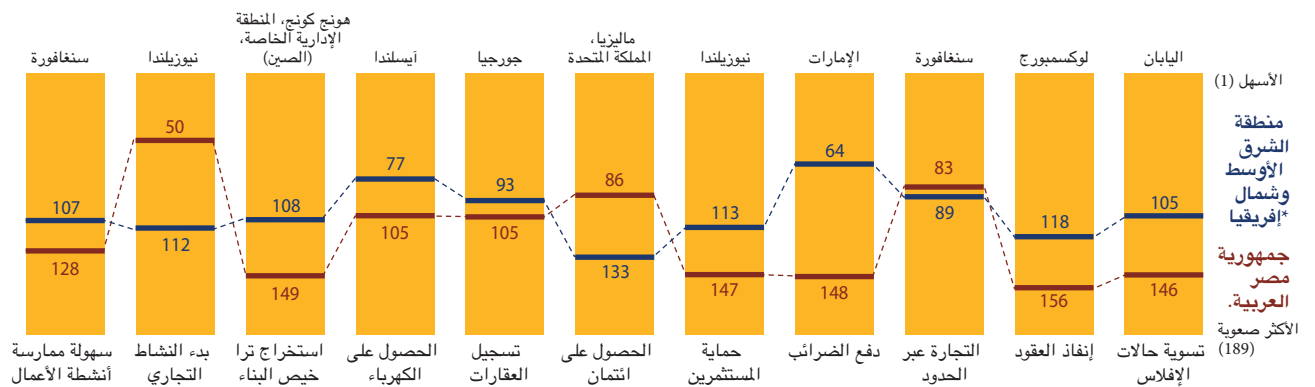
على الرغم من الجهود التي بذلت في الفترة الماضية من أجل إصلاح بيئة أنشطة الأعمال لصالح أصحاب المشروعات المحليين، فقد أضعف من تأثير هذه الجهود عدم استمرار الجهود الإصلاحية. على سبيل المثال، يرى البعض أن كبار رجال الأعمال هم فقط الناجحون، الأمر الذي يوحى بوجود ازدواجية في القواعد المطبقة والكيل بمكيالين. ويشير ذلك أيضاً إلى ضرورة قيام الحكومة بتطوير هياكل الحوكمة وتحسين الشفافية، بما في ذلك تيسير الحصول على المعلومات التنظيمية الأساسية مثل جداول الرسوم (مربع 1-1) حيث أن إتاحة المعلومات سيزيد من ثقة أصحاب المشروعات في الخدمات التي تقدمها الحكومة وسيصاحبه قدر أكبر من ثقة الجمهور في الحكومة (شكل 1-1).

يحتاج القطاع الخاص القوي إلى وجود قواعد جيدة، تلك القواعد التي من شأنها أن تزيد من القدرة على التنبؤ بالتفاعلات الاقتصادية، وتوفير للشركاء المتعاقدين اليقين والحماية من سوء الاستعمال، وترسخ وتوضح حقوق الملكية، وتخفف تكلفة تسوية المنازعات. هذه القواعد يجب أن تكون متاحة للجميع وتتسم بالكفاءة والوضوح.

ما الذي يقيسه تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في مصر 2014؟

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح التجارية التي تؤثر على الشركات ذات المسؤولية

شكل 1-2 تصنيف مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014



* المتوسط الإقليمي لمنطقة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ملحوظة: يمثل مصر وبلدان أخرى كبرى المدن التجارية بها، وتستند تصنيفات تلك المدن إلى تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

الفيوم في مرتبة قريبة من القمة بالنسبة لتسجيل العقارات وإنفاذ العقود في حين تظهر أداءً ضعيفاً عندما يتعلق الأمر باستخراج تراخيص البناء. ويمكن لهذه النتائج أن تكون مرشداً لصانعي السياسات إلى الجوانب التي يمكن إدخال تحسينات عليها دون إجراء تغييرات تشريعية كبيرة. كما يمكن للمدن تبادل الخبرات والتعلم من بعضها البعض.

ثانياً، تتعامل المراكز الحضرية الكبيرة مع حجم أكبر من الخدمات التجارية، الأمر الذي يؤدي إلى إحداث تأخير وجعل الخدمات المهنية أكثر تكلفة بسبب الطلب المتزايد. ومن ناحية أخرى، يتعين على هذه المدن أيضاً أن تستفيد من وفورات الحجم وأن تتوفر لديها موارد للاستثمار في التحديث الإداري أكثر مما لدى جيرانها الأصغر منها. فالإسكندرية، على سبيل المثال، تأتي متأخرة عن مدن أخرى في استخراج تراخيص البناء وإنفاذ العقود في حين تظهر أداءً جيداً في تسجيل العقارات وبدء النشاط التجاري. ويثبت نظام الشباك الواحد لبدء النشاط التجاري في القاهرة أنه يمكن التعامل بكفاءة مع ارتفاع الطلب على الخدمات التجارية ليس فقط بالنسبة لأصحاب المشروعات في العاصمة فحسب وإنما بالنسبة لمدينة الجيزة المجاورة أيضاً.

ثالثاً، يوجد عوامل بعينها توجه جميع تصنيفات المؤشرات، فبالنسبة لبدء النشاط التجاري، يكون نظام الشباك الواحد (أو القرب من مدينة بها هذا النظام) هو السبب وراء درجة التصنيف. وفي استخراج تراخيص البناء، فإن عدد الموافقات التي يلزم الحصول عليها قبل بدء الأعمال الإنشائية هو الذي يحدث الفارق. وفي تسجيل العقارات وإنفاذ العقود، فإن كفاءة مكاتب التسجيل العقاري والمحاكم المحلية هي التي تحدد المدة التي يستغرقها إنفاذ العقود أو تسجيل العقارات.

مقارنة بين اللوائح في الخمسة عشر مدينة والخمسة موانئ

بدء النشاط التجاري

حتى عام 2004، كان يجب على أصحاب المشروعات في جميع محافظات مصر السفر إلى عاصمة البلاد لتسجيل وبدء النشاط التجاري، أما حالياً، فتوجد مكاتب تعمل بنظام الشباك الواحد في الإسكندرية وأسيوط والقاهرة والإسماعيلية والعاشر من رمضان. وحالياً، أصبح العامل الرئيسي الحاسم بالنسبة للوقت الذي يحتاج إليه أي صاحب مشروع لكي يفتتح مشروعاً تجارياً هو المسافة بين محل إقامته وأقرب مكتب يعمل بنظام

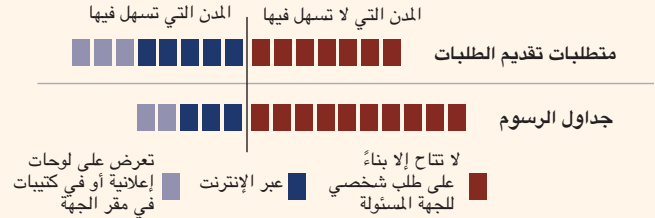
1-1 إلى أي مدى يسهل على الجمهور الحصول على المعلومات التنظيمية الأساسية؟ نظرة عن كُتب على عملية إصدار تراخيص البناء في مصر

سهولة حصول الجمهور على المعلومات من شأنها أن تدعم الحوكمة وتعزز المساءلة وترفع من مستوى الشفافية. وتتوفر الأدلة على أن إتاحة المعلومات التنظيمية الأساسية بسرعة، كإتاحة جداول الرسوم على لوحات إعلانات عامة أو في كتيبات، يصبها تكاليف أقل وجوداً تنظيمية أفضل وكفاءة تنظيمية أكبر بوجه عام¹.

غالباً ما يصعب على أي صاحب مشروع أن يكتشف بدقة ما يلزم لكي يحصل، مثلاً، على ترخيص بناء أو معرفة رسوم استخراجها. وتشمل اللائحة التنفيذية لقانون البناء المصري على نماذج عينات مفيدة مثل نموذج شهادة "صلاحية الموقع" وطلب استخراج ترخيص البناء، إضافةً إلى جداول الفحص. ومع ذلك، يجب على أصحاب المشروعات في جميع أنحاء مصر أيضاً أن يلتزموا بالمتطلبات المحددة الواجب توافرها في الموقع الذي يرغبون في البناء فيه. وفي سبع من أصل الخمس عشرة مدينة التي جرت المقارنة فيما بينها، لا تتاح للجمهور الإرشادات الحديثة بشأن الطلبات، وفي عشر مدن يضطر المتعاملون إلى طلب جداول الرسوم بصفة شخصية من الموظف الحكومي المسئول عن المتطلبات. وفي الإسكندرية وأسيوط وأسوان ودمياط والفيوم والمنصورة وسوهاج، لا تتاح للجمهور الإرشادات بشأن الطلبات وجداول الرسوم. ويضطر أصحاب المشروعات إلى إقامة علاقات شخصية مع المسئولين الحكوميين لطلب تلك المعلومات.

وفي مدن أخرى تبذل جهوداً لتسهيل الحصول على المعلومات، ففي الخارجة وطنطا، تُعرض الإرشادات بشأن الطلبات وجداول الرسوم للجمهور في مقر الإدارة الهندسية بالحي. وفي الجيزة والإسماعيلية والسويس، تتاح قائمة بمتطلبات استصدار التصاريح وجداول الرسوم ذات الصلة على شبكة الإنترنت، وفي بورسعيد والزقازيق، تتاح المتطلبات على شبكة الإنترنت لكن الموقع لا يتضمن جداول الرسوم، وفي الإسماعيلية، على الرغم أنه من الممكن من الناحية النظرية تقديم الطلب عبر شبكة الإنترنت لاستخراج ترخيص بناء، يبدو أن هذه الخاصية غير مفعله (انظر الشكل).

سهولة الحصول على المعلومات والتعرف على الرسوم عبر الخمس عشرة مدينة



ملحوظة: تم تجميع البيانات عبر أسئلة إضافية في استبيان استخراج تراخيص البناء الذي أجري على مهندسي إنشاءات ومهندسين معماريين وشركات إنشائية ومسؤولين حكوميين.

المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

العقارات في بورسعيد ويسهل إنفاذ العقود في دمياط. والأكثر إرهاباً هو بدء النشاط التجاري في أسوان وإنفاذ العقود في القاهرة وتسجيل العقارات في دمياط واستخراج تراخيص البناء في الإسكندرية.

تجدر الإشارة إلى بعض الملاحظات. أولاً، باستثناء الإسماعيلية - التي تحتل المرتبة الثالثة بالنسبة لجميع المؤشرات الأربعة - لا يوجد مدينة أو محافظة أخرى تظهر أداءً متعادلاً في جميع الجوانب الأربعة. ففي دمياط على سبيل المثال، يكون إنفاذ العقود أسهل منه في أي مكان آخر بينما يأتي بدء النشاط التجاري وتسجيل العقارات في مرتبة أقل بالنسبة لمعظم المدن الأخرى. كما تأتي

يغطيها تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - بدء النشاط التجاري واستخراج تراخيص البناء وتسجيل العقارات وإنفاذ العقود - لتشمل 14 مدينة ومحافظة إضافية وقع الاختيار عليها لأنها تغطي جوانب الاختصاص أو الممارسة المحلية. كما يحل المشروع التحديات التي تواجه التجارة عبر الحدود في خمسة موانئ إستراتيجية هي الإسكندرية ودمياط وشرق بورسعيد وغرب بورسعيد والسخنة (السويس). يعرض جدول 1-1 النتائج الموجزة للمؤشرات محل التصنيف¹¹.

على مستوى مصر، يسهل بدء النشاط التجاري في الإسكندرية والقاهرة والجيزة ويسهل استخراج تراخيص البناء في السويس ويسهل تسجيل

يستغرق الحصول على موافقة هيئة الطيران المدني شهرين تقريباً في الإسكندرية وأسوان والخارجة. وفي أسوان والقاهرة، يستغرق منح موافقة إدارة الدفاع المدني ومكافحة الحريق شهراً أو أكثر. كما يتفاوت الوقت اللازم لإصدار ترخيص من مدينة إلى أخرى. وفي حين يحدد قانون البناء المدة الزمنية اللازمة لإصدار الترخيص بمقدار 30 يوماً، فهذه المدة التي ينص عليها القانون لا يلتزم بها سوى نصف المدن التي جرت المقارنة فيما بينها.

توجد اختلافات كبيرة في التكاليف بين المدن حيث تتراوح من 58,9% من متوسط دخل الفرد في السويس إلى 222,3% في أسوان، وترجع هذه الاختلافات في الأساس إلى رسوم اعتماد رسومات البناء وتكاليف توصيل المرافق.

تسجيل العقارات

المتطلبات الأساسية للتسجيل متطابقة بين الخمس عشرة مدينة، ومع ذلك، يلزم إجراء الهيئة المصرية للمساحة لمعاينة إضافية في أسيوط وأسوان والقاهرة ودمياط والسويس. وبورسعيد هي المدينة التي يسهل فيها تسجيل العقارات بينما أصعبها دمياط.

يتفاوت الوقت اللازم لتسجيل العقارات بين المدن تفاوتاً كبيراً. ففي سوهاج، يمكن للشركات نقل ملكية العقار في 18 يوماً في حين تستغرق العملية في دمياط أكثر من 4 أشهر. على الرغم أن العمل بالسجلات الورقية يزيد من الأوقات اللازمة لإنهاء المعاملات في جميع المدن، يرجع السبب في بعض التفاوتات إلى اختلاف حجم الطلبات. ففي دمياط والإسماعيلية وطنطا والزقازيق، يرجع السبب وراء استغراق أوقات أطول لإنهاء المعاملات إلى نقص عدد الموظفين المتخصصين في السجل العقاري. كما تضيف عملية المعاينة التي تقوم بها الهيئة المصرية للمساحة - والتي تهدف إلى تقييم وتوثيق أبعاد وأوصاف العقار - مدة تتراوح من 11 إلى 25 يوماً إلى إجمالي الوقت اللازم لتسجيل العقارات.

تأتي مصر ضمن الخمسة وعشرين بلداً على مستوى العالم التي تشهد أقل تكلفة لتسجيل العقارات،¹³ حيث يبلغ الحد الأقصى لرسوم التسجيل 2000 جنيه مصري (بما يعادل 317 دولاراً أمريكياً) على مستوى البلاد وذلك للعقارات التي تتجاوز مساحتها 300 متراً مربعاً¹⁴. تفرض نقابة المحامين رسماً للمصادقة على أن المحامي الذي صاغ عقود البيع عضواً بالنقابة. يصل هذا الرسم إلى 0,5% من قيمة العقار (بحد أقصى 5000 جنيه مصري أو 793 دولاراً أمريكياً) وتمثل هذه النسبة المكون الأكبر من إجمالي التكلفة.

جدول 1-1 ممارسة أنشطة الأعمال في مصر - في أي مكان هي أسهل؟

المدينة، المحافظة	سهولة بدء النشاط التجاري	سهولة استخراج تراخيص البناء	سهولة تسجيل العقارات	سهولة إنفاذ العقود
الإسكندرية، الإسكندرية	1	15	4	11
أسيوط، أسيوط	4	7	10	14
أسوان، أسوان	15	14	12	7
القاهرة، القاهرة	1	12	13	15
دمياط، دمياط	10	5	15	1
الفيوم، الفيوم	6	13	3	3
الجيزة، الجيزة	1	11	7	4
الإسماعيلية، الإسماعيلية	4	3	5	2
الخارجة، الوادي الجديد	14	4	8	10
المنصورة، الدقهلية	6	2	2	11
بورسعيد، بورسعيد	12	10	1	7
سوهاج، سوهاج	12	9	6	6
السويس، السويس	10	1	8	9

الواحد وذلك لتسجيل إخطارات التأسيس وسداد الرسوم ذات الصلة.

استخراج تراخيص البناء

يسهل التعامل مع الإجراءات الرسمية اللازمة لبناء مستودع وتوصيل المرافق إليه في السويس والمنصورة ويصعب ذات الأمر في الإسكندرية وأسوان. والسبب وراء تفاوت درجات التصنيف هو تباين المتطلبات والوقت الذي يستغرقه استكمال تلك الإجراءات. على سبيل المثال، هناك تفاوتات ملحوظة في عدد الموافقات التي يجب على مهندس الإنشاءات الحصول عليها قبل التقدم بطلب للحصول على ترخيص بناء من الحي. ففي السويس لا يحتاج الأمر إلى الحصول على أي موافقات. وتُعتمد خطط البناء مباشرةً من الحي الذي يصدر ترخيص البناء. وعلى الجانب الآخر، يجب في الإسكندرية الحصول على موافقات خمس جهات مختلفة على رسومات البناء قبل تقديمها للحي. كما يختلف عدد المعاينات أثناء الإنشاء حيث يتراوح من معاينة واحدة في المنصورة والسويس والزقازيق إلى ما يصل إلى 7 معاينات في القاهرة ودمياط والجيزة والإسماعيلية.

يستغرق استخراج تراخيص البناء في الإسماعيلية أقل من أربعة أشهر في حين يستغرق أكثر من سبعة أشهر في الإسكندرية وأسيوط وأسوان، كما يتسبب وجوب الحصول على موافقات مبدئية في إحداث مزيد من التأخير. على سبيل المثال،

الشباك الواحد. ولهذا السبب لا يستغرق تسجيل المشروعات التجارية في القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسيوط والإسماعيلية سوى 8 أيام في حين يستغرق في أسوان والخارجة وبورسعيد 11 يوماً. وتتفاوت التكلفة من 9,7% من متوسط الدخل الفردي في الإسكندرية والقاهرة والجيزة إلى 10,5% في أسوان. يرجع ذلك إلى أنه يجب على المستثمرين في المدن التي ليس بها مكاتب الشباك الواحد وضع تكاليف السفر في الاعتبار¹².

ونتيجةً لسنوات من الإصلاح، لا يحتاج تسجيل أي مشروع تجاري حالياً سوى إلى 7-8 إجراءات في جميع أنحاء مصر ويتوقف هذا على ما إذا كانت مكاتب الشباك الواحد بها فرع مصرفي خاص بها من عدمه، حيث يمكن سداد جميع الرسوم في نفس المكان. هذه هي الحال في القاهرة والإسكندرية (كما ينطبق نفس الأمر على دمياط والفيوم والجيزة والمنصورة وطنطا والزقازيق). ومع ذلك، يحتاج الأمر في أسيوط وأسوان والخارجة والإسماعيلية وبورسعيد والسويس وسوهاج إلى إجراء إضافي آخر، لأن مكاتب الشباك الواحد التي تخدم تلك المدن - والتي تقع في أسيوط والإسماعيلية - لا تشمل مقراتها على فرع مصرفي. وبالنسبة للمستثمرين الذين يستخدمون مكاتب الشباك الواحد في القاهرة والإسكندرية، تكتمل عملية التسجيل بمجرد حصولهم على إخطار التأسيس. أما بالنسبة للمستثمرين في أسيوط والإسماعيلية، تنتهي العملية فقط بمجرد المرور بمكتب السجل التجاري داخل مكتب الشباك

جدول 1-2 كيف يمكن للممارسات الجيدة خارج القاهرة أن تؤثر على التصنيف العالمي لمصر؟

مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال	الممارسات المثلى داخل مصر	الممارسات المصرية المثلى مقارنةً بالمستوى الدولي (التصنيف العالمي)	أداء مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014* (التصنيف العالمي)
استخراج تراخيص البناء	عدد الإجراءات للالتزام بالإجراءات الرسمية لبناء مستودع	13 إجراءً (السويس)	39
	عدد الأيام للالتزام بالإجراءات الرسمية لبناء مستودع	109 يوماً (الإسماعيلية)	
	تكلفة الالتزام بالإجراءات الرسمية لبناء مستودع	58,9% من متوسط دخل الفرد (السويس)	
تسجيل العقارات	عدد الإجراءات لتسجيل عقار	7 إجراءات (الإسكندرية والفيوم والجيزة والإسماعيلية والخارجة والمنصورة وبورسعيد وسوهاج وطنطا والرقازيق)	56
	عدد الأيام لتسجيل عقار	18 يوماً (سوهاج)	
	تكلفة تسجيل عقار	0,7% من قيمة العقار (الإسكندرية وأسيوط وأسوان والقاهرة ودمياط والفيوم والجيزة والإسماعيلية والمنصورة وبورسعيد وسوهاج والسويس وطنطا والرقازيق)	
	عدد الإجراءات لإنفاذ عقد	42 إجراءً (جميع المدن)	
إنفاذ العقود	عدد الأيام لإنفاذ عقد	706 أيام (الإسماعيلية)	103
	تكلفة إنفاذ عقد	18,2% من قيمة المطالبة (دمياط والفيوم)	
	عدد الإجراءات لإنفاذ عقد	42 إجراءً (جميع المدن)	
سهولة ممارسة الأعمال التجارية			128

* تمثلها مدينة القاهرة.

المدينة التي تمثل مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014، فهم اللوائح الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم - تجمع كل الممارسات المثلى لبدء نشاط تجاري والموجودة في جميع أنحاء مصر. ولهذا السبب، لا يوجد اختلاف بين التصنيف العالمي لمصر في بدء النشاط التجاري (50) وأي تصنيف افتراضي يشمل جميع الممارسات المثلى التي وجدت للمؤشر سالف الذكر. المصدر: قاعدة بيانات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

إنفاذ العقود

تشابه القواعد والإجراءات القانونية في جميع أنحاء البلاد، إلا أن تطبيق تلك القواعد والإجراءات يختلف في كل محكمة من المحاكم الخمس عشرة، وذلك لأن تطبيقها حق قاصر على رئيس كل محكمة. ولهذا السبب يستغرق تنفيذ الخطوات البالغ عددها 42 خطوة - والتي يلزم القيام بها لإنفاذ عقد في جميع أنحاء مصر - يستغرق وقتاً أكثر أو أقل ويستلزم تحمل تكاليف مختلفة حسب أي محكمة من المحاكم التي يجري قياسها.

ينطوي إنفاذ عقد في دمياط على صعوبة أقل حيث يستغرق الإنفاذ مدة تتخطى العامين بقليل (810 أيام) وبتكلفة 18,2% من قيمة المطالبة في حين أن الإنفاذ في القاهرة هو الأصعب حيث يستغرق مدة تزيد عن المدة سالف الذكر بسبعة أشهر تقريباً (1010 أيام) وبتكلفة تزيد بنسبة 45% تقريباً.

يسهم ارتفاع عدد القضايا - المقترن بالتأجيل المتكرر وإسناد مهام للخبراء تفوق قدراتهم على الأداء وعدم كفاية عدد القضاة - في التأخير الذي يتفاوت من 706 أيام (في الإسماعيلية) إلى 1105 أيام (في الزقازيق). ومع ذلك، تتوصل بعض المدن حالياً إلى طرق للتعامل بقدر أكبر من الكفاءة

مع العبء الناشئ عن ارتفاع عدد القضايا. ففي طنطا - وهي واحدة من المدن التي بها أكبر عدد من القضايا التجارية - يسمح وجود نظام حاسب آلي كفاء للقضاة ومسجلي المحاكم بالحصول على المعلومات المتعلقة بالقضايا، بما في ذلك تواريخ المحاكمات وحالات التأجيل وأسبابه، والأحكام القضائية النهائية، وبالتالي يسمح لهم بتنظيم عملهم. ونتيجة لذلك، يأتي الوقت الذي يحتاج إليه القاضي لإجراء المحاكمة وإصدار الحكم ضمن أقل الأوقات التي تم تسجيلها في البلاد (560 يوماً).

تأتي الرسوم القضائية في مصر - بنسبة 1,3% من قيمة المطالبة - ضمن أدنى المعدلات في العالم، وينظم القانون الرسوم القضائية ورسوم الإنفاذ ويسري هذا التنظيم على مستوى الجمهورية. وتمثل أتعاب المحاماة المكون الأكبر في التكلفة حيث يبلغ متوسطها 64,7% من تكلفة إنفاذ العقد، وتفسر هذه النسبة سبب وجود اختلافات بين التكاليف من مدينة إلى أخرى.

التجارة عبر الحدود

التعامل مع العمل الورقي هو أكبر عائق يواجهه الشركات المصرية التي تخطط لتصدير منتجاتها للخارج أو للاستيراد من بلدان أخرى حيث يجب

على الشركات تقديم 8 مستندات للتصدير و10 للاستيراد على النقيض من فرنسا، على سبيل المثال، حيث لا يشترط سوى تقديم مستندين لكل من الواردات والصادرات¹⁵، وحتى المتوسط الإقليمي أقل مما هو عليه في مصر حيث يبلغ 6 مستندات للصادرات و8 للواردات. وفي مصر، يجب على التجار تقديم العديد من النماذج لنفس الجهة. على سبيل المثال، يجب على المستوردين تقديم 3 مستندات مختلفة للأغراض الجمركية. ونتيجة لذلك، يشغل التعامل مع العمل الورقي ثلثي الوقت الإجمالي الذي يحتاج إليه التجار للتصدير ونصف الوقت اللازم للاستيراد.

تفاوت متطلبات الوقت اللازم للتصدير والاستيراد من ميناء إلى آخر حيث يستغرق تصدير حاوية 20 قدماً 10 أيام في دمياط في حين يستغرق 12 يوماً في السخنة ويستغرق استيراد حاوية 14 يوماً في الإسكندرية ودمياط وغرب بورسعيد في حين يستغرق 16 يوماً في السخنة حيث ترجع هذه التفاوتات جزئياً إلى عملية الإفراج الجمركي في كل ميناء. ونتيجة الاضطراب المتزايد الذي شهده العامين الماضيين، كثفت هيئات الموانئ من إجراءات السلامة لديها، لكن بعض هيئات الموانئ كانت أكثر صرامة من غيرها. ففي حالة ميناء

في المكسيك، تنظم اللجنة الفيدرالية لتحسين التنظيمي مؤتمراً تنظيمياً مرتين كل عام حيث تشارك كل ولاية تجربتها مع التحسينات التنظيمية. كما يحدث التعلم من الأقران عند زيارة صانعي السياسات المحليين ولايات ومدن مجاورة. على سبيل المثال، قام صانعو السياسات في ولاية كوليمبا مؤخراً بزيارة إلى ولاية سينالوا حيث تعلموا كيفية إصدار تراخيص استخدام الأراضي إلكترونياً. وستقوم ولاية كوليمبا قريباً بتنصيب نظام مشابه على موقعها الإلكتروني.

على الرغم من عدم وجود برنامج عمل لكيفية النمو والازدهار، فهناك عامل مشترك واحد وهو خلق مناخ استثمار يسهل بدء الأعمال التجارية وتشغيلها، حيث أن الالتزام باللوائح يجلب فوائد تفوق التكاليف. وفي حالة الميزانيات الصغيرة وارتفاع معدلات البطالة، فإن الإصلاحات التي تسهل ممارسة الأعمال التجارية يكون لها تأثير أكبر من ذي قبل، حيث تساعد على خلق فرص عمل وتعزيز النمو بتكلفة قليلة نسبياً بالنسبة للحكومات.

يمثل التحول السياسي والاجتماعي الحالي في مصر فرصة فريدة لصانعي السياسات لمعالجة العديد من العقبات التي تواجه أصحاب المشروعات المصريين حالياً وذلك بطريقة جوهرية ومستدامة. فالتحول إلى نظام ذي قواعد تتسم بقدر أكبر من الشفافية والعملية، قواعد تستجيب لاحتياجات الوسط التجاري مع تضييق الفجوة بين القانون من الناحية النظرية والقانون من الناحية العملية - سيقطع شوطاً طويلاً نحو خلق الظروف المناسبة لنمو اقتصادي أكثر إنصافاً وتحقيق تقدم أسرع في خلق فرص العمل ليس في القاهرة فحسب وإنما في جميع أنحاء البلاد.

في عاصمة البلاد مزيد من السلطات للوحدات الإدارية التابعة لنفس الوزارة في عاصمة المحافظة؛ وهذا العمل من شأنه تبسيط تنفيذ السياسات وتعزيز المساءلة.

وفقاً لما تكشفه هذه الدراسة، يمكن للمدن والمحافظات أن تتعلم من بعضها البعض. القاهرة تمثل مصر في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 وهي - إلى جانب الإسكندرية والجيزة - تمهد الطريق نحو الحد من الإجراءات والوقت والمال اللازم لبدء النشاط التجاري وذلك بفضل نظام الشباك الواحد الأكثر تقدماً في البلاد. ويمكن الوقوف على ممارسات جيدة في مناطق أخرى خارج القاهرة (جدول 2-1).

إذا ما قام صانعو السياسات في مدينة مصرية افتراضية بتنفيذ عمليات المعاينة وعمليات الموافقات المبسطة إلى جانب التكاليف الأقل في السويس (13 إجراءً بتكلفة 58,9% من متوسط دخل الفرد) والسرعة في الإسماعيلية (109 أيام)، ستأتي المدينة في المرتبة 39 من أصل 189 بلداً من حيث استخراج تراخيص البناء، أي قبل فرنسا. وبالمثل، فيما يتعلق بتسجيل العقارات، فإن خفض المتطلبات إلى 7 كما هي الحال في 10 مدن من الخمس عشرة مدينة¹⁶ وخفض الوقت إلى 18 يوماً كما هي الحال في سوهاج وخفض التكلفة إلى 7,0% من قيمة العقار كما هي الحال في 11 مدينة¹⁷، ستتمكن هذه المدينة الافتراضية من شغل المرتبة 56 عالمياً، أي قبل ألمانيا والكويت. وأخيراً، إذا ما تبنت هذه المدينة سرعة إنفاذ العقود في الإسماعيلية (706 أيام) والتكلفة المنخفضة في دمياط والفيوم (18,2% من قيمة المطالبة)، فإنها ستصعد 53 مرتبة لتأتي في المرتبة 103 عالمياً. ونتيجة لذلك، فإن أي مدينة افتراضية تجمع كل الممارسات الجيدة الموجودة في أماكن أخرى من مصر ستأتي في المرتبة 104 من أصل 189 بلداً، أي ستصعد 24 درجة عن تصنيف مصر وفقاً لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014.

الخبر السار هو أنه لا يلزم البدء من الصفر مرة أخرى حيث يمكن تحقيق تحسينات ملموسة عن طريق البدء في تطبيق إجراءات تم تنفيذها بنجاح في مدن أخرى في جميع أنحاء مصر. فخضوع الجميع لنفس إطار العمل القانوني والتنظيمي على مستوى البلاد سيسهل محاكاة الممارسات المحلية الجيدة حيث يمكن للقاءات التي تجمع بين جهات على نفس المستوى تسهيل تبادل المعرفة وتمكين السلطات المحلية من رفع ما يشغلها إلى الحكومة الوطنية، وبالتالي دفع أجندة الإصلاح للبلد ككل.

السخنة، تخضع جميع الحاويات حالياً للتفتيش عن طريق أجهزة المسح الضوئي بالأشعة السينية، الأمر الذي يستغرق مزيداً من الوقت. وهناك سبب آخر للتفاوت، وهو مناولة الميناء ومبنى الشحن حيث تقوم بعض موانئ الشحن بإجراء عمليات التفتيش في ساحة الاستيراد في حين تقوم أخرى بنقل الحاوية إلى ساحة تفتيش منفصلة مطابقة للمعايير الدولية، الأمر الذي يسبب مزيداً من التأخير.

وفقاً للمعايير الدولية، فإن التجارة عبر الحدود في مصر غير مكلفة، لكن نكرر القول بأن هناك تفاوتات كبيرة بين الموانئ حيث تتفاوت تكاليف التصدير من 532 إلى 694 دولاراً أمريكياً، وتتفاوت تكاليف الاستيراد من 780 إلى 1047 دولاراً أمريكياً حسب الميناء. ويرتبط أحد أسباب التفاوت برسوم مناولة الميناء ومبنى الشحن حيث تفرض الموانئ التي يشغلها القطاع العام رسوماً أقل من تلك التي تفرضها الموانئ التي يشغلها القطاع الخاص وذلك بسبب وجوب تقييد الموانئ التي يشغلها القطاع العام برسوم مبنى الشحن والمناولة التي حددها القرار الوزاري بما في ذلك، على سبيل المثال، منح خصم بنسبة 50% على الصادرات المصرية الصنع. كما تتفاوت تكاليف النقل البري حسب الميناء، ويبدو أن لهذا علاقة بالمنافسة في صناعة النقل بالشاحنات، التي تقدم خدمات لكل منطقة.

التعلم من بعضنا البعض

يدفع نشر بيانات مقارنة بشأن السهولة النسبية لممارسة أنشطة الأعمال في بلدان مختلفة الحكومات إلى العمل. فتلك البيانات تكشف العقبات وتحدد الأماكن التي يمكن لصانعي السياسات البحث فيها عن ممارسات جيدة، حتى أن المقارنات بين المدن داخل نفس البلد تعد دافعاً أقوى للإصلاح لأن الأضعف بالنسبة للحكومات المحلية وصانعي السياسات هو تبرير السبب وراء أن ممارسة الأعمال التجارية في مدينتهم أو منطقتهم أكثر إرهافاً منها في أماكن مجاورة.

في مصر، جرت العادة على أن الحكومة المركزية هي التي تنفذ معظم أعمال الحكومة. الوزارات القطاعية لها مكاتب محلية لكن هذه المكاتب مسالة في المقام الأول أمام رؤسائها في القاهرة. وعلى الرغم من إشراف المحافظين على الإدارات المحلية، فإن تأثيرهم المباشر محدود. ويمكن لإعادة تحديد الأدوار والعمليات المؤسسية إلى جانب التنسيق بين القطاعات والمؤسسات أن تجعل الحكومة أكثر استجابة للاحتياجات المحلية. وأحد البدائل المحتملة هو تفويض الوحدات الإدارية

1 Stone, Andrew, Lina Badawy, Hooman Dabidian. June 2013. "Arab Republic of Egypt Investment Climate Update: Private Enterprises in the Aftermath of the Revolution." MENA Knowledge and Learning: Quick Notes Series 73009. Washington, DC: World Bank Group.

2 المحافظات التي شملتها الدراسة هي الإسكندرية والغربية والمنوفية والبحيرة وكفر الشيخ. جمعية رجال أعمال الإسكندرية، مؤشر إصلاح المشروعات متناهية الصغر، الإسكندرية، 2012.

3 World Bank. 2009. *From Privilege to Competition: Unlocking Private-Led Growth in the Middle East and North Africa*. Washington, DC.

4 Geginat, Carolin, Adrian Gonzalez and Valentina Saltane. 2012. *Transparency and Access to Information in Business Regulation*. Washington, DC: World Bank Group.

- 5 “Growing Micro and Small Enterprises: Tackling Financing Obstacles in the MENA Region”. Presentation by the MENA-OECD Working Group on SME Policy. Casablanca, 22 February 2011. Available at <http://www.oecd.org/mena/investment/47246111.pdf>
- 6 بنك التنمية الإفريقي، النشرة الاقتصادية الربع السنوية، المجلد 1، إبريل 2013.
- 7 برنامج الأغذية العالمي، مايو 2013. حالة الفقر والأمن الغذائي في مصر، تحليل وتوصيات بشأن السياسات: التقرير الموجز الأولي. القاهرة، مصر: برنامج الأغذية العالمي، المكتب القطري.
- 8 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تقرير التنمية البشرية المصرية 2010. نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 9 الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2012).
- 10 تم دراسة البيانات خلال الفترة من 2001 وحتى 2010. البنك الدولي، يونيو 2012. جمهورية مصر العربية. إعادة تشكيل جغرافيا مصر الاقتصادية: تحقيق التكامل الداخلي كمنهج للتنمية - المجلد 1. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.
- 11 لم يوضع تصنيف لفئة التجارة عبر الحدود. يعرض الفصل 7 تحليلاً تفصيلياً إلى جانب التوصيات بشأن الإصلاح.
- 12 تكاليف السفر تحتسب مع افتراض تحمل تكلفة تذكرة ذهاب وإياب بالقطار إلى أقرب مكتب يعمل بنظام الشباك الواحد (أو أكثرها استخداماً)، وفي حالة عدم توفر القطار (على سبيل المثال، من الخارجة إلى أسيوط)، تحتسب تكلفة تذكرة ذهاب وإياب بالأتوبس. يمكن معرفة جميع تكاليف تذاكر القطارات من الموقع الإلكتروني للسكك الحديدية على الرابط: <https://enr.gov.eg/ticketing/public/smartSearch.jsf>
- تستند جميع تكاليف تذاكر الأتوبيسات إلى تقديرات التكاليف التي قدمها المشاركون في الاستبيان من القطاع الخاص.
- 13 في يوليو 2013، أعلنت الحكومة المصرية عن قانون جديد للضريبة العقارية والذي لم تدرج آثاره ضمن البيانات بعد.
- 14 وفقاً للقانون رقم 83 لسنة 2006، تعتمد رسوم التسجيل على حجم العقار ويحد أقصى 2000 جنيه مصري. يتوزع جدول الرسوم على النحو التالي:
- (أ) 500 جنيه مصري حتى مسطح 100 م².
- (ب) 1000 جنيه مصري من مسطح 100 وحتى 200 م².
- (ج) 1500 جنيه مصري من مسطح 200 وحتى 300 م².
- (د) 2000 جنيه مصري فيما يزيد عن مسطح 300 م².
- 15 تشترط فرنسا تقديم مستندين للتصدير (هما بوليصة الشحن وإقرار التصدير الجمركي) كما تشترط تقديم مستندين للاستيراد (هما بوليصة الشحن وإقرار الاستيراد الجمركي).
- 16 الإسكندرية والفيوم والجيزة والإسماعيلية والخارجة والمنصورة وبورسعيد وسوهاج وطنطا والرقازيق.
- 17 الإسكندرية وأسيوط وأسوان والقاهرة ودمياط والفيوم والجيزة والإسماعيلية والمنصورة وبورسعيد وسوهاج والسويس وطنطا والرقازيق.